http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1507) السنة السادسة - الخميس (14) ايار 2009

محافظ كربلاء لـ (المدى) :

التخصيصات الحالية لا تكفي لتنفيذ المشاريع المستعجلة

النهوض بالسياحة الدينية يحتاج الى امكانيات اكثر من المخطط لها

كربلاء/المدى

تبقى محافظة كربلاء عاصمة السياحة الدينية كما أطلقنا عليها قبل خمس سنوات وهي واحدة من المدن الجاذبة للسكان وواحدة من المدن التي بإمكانها أن تتطور وتتوسع وتكون أجمل بلاد الله من خلال إمكانياتها إضافة إلى توفر التخصيصات المالية والخطط العلمية والهمة العالية .
(المدى) التقت محافظها المهندس آمال الدين الهر وسألته

■ ما الذي تحتاجه كربلاء لكي تنهض؟
– كربلاء بحاجة إلى إمكانيات كبيرة لكي تتطور وتكون بمستوى عاصمة السياحة الدينية لان احتياجاتها اكبر مما هو مخطط لها واكبر من التخصيصات التي تصرف عليها.. وان النمو السكاني احد أهم العوامل المهمة التي تؤخر تطوير المحافظة لان الحكومة المحلية تبقى تعالج هذا النمو على حساب التخطيط العلمي والنمو له أسباب عديدة منها زيادة عدد الولادات الطبيعية وكذلك زيادة الهجرة إلى المدينة إذ ما زالت كربلاء مركز استقطاب للمهاجرين والمهجرين معا بسبب وجود المرقدين المقدسين حتى بلغ عدد سكانها أكثر من مليون ونصف المليون في حين ما مسجل لا يتعدى ٨٠٠ ألف نسمة..وما يخصص لها لكي تنهض لا تستفيد منه المدينة أكثر من عشرة أيام في السنة فهي مثلا تحتاج إلى عدد كبير من المرائب توازي عدد السيارات التي تدخل المدينة وتحتاج إلى شوارع جديدة لهذه السيارات وجسور وتخطيط عمراني جديد وطاقة كهربائية وشركات عالمية تأتي للاستثمار وفوق كل هذا تحتاج الى مساحات لتنفيذ كل هذه المشاريع التي تجعلها ناهضة ومتطورة.. إذا ما عرفنا إن مساحة كربلاء حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي كانت ٥٢ ألف كم٢ والآن وبسبب سياسات النظام السابق أصبحت مساحتها لا تتعدى خمسة آلاف كم٢ ثلثا هذه المساحة خزين رملي تستفيد منه كربلاء والمحافظات المجاورة إذن لا توجد مساحات لكي يتم تنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة.

■ أمام هذه الحاجة الكبيرة للمشاريع يبرز سؤال منطقي..هل انتم راضون عما تم وضعه من قبل مجلس المحافظة السابق من مشاريع ..وهل انتم راضون عن أدائه والحكومة المحلية السابقة؟
– أولا علينا أن نتحدث بصراحة تامة حتى لا نغمط حق الآخرين..هل كانت كربلاء في زمن النظام السابق فيها حركة اعمارية توازي مكانتها وما كانت تدر عليه من أموال السياحة الدينية لكي تكون الحركة الاعمارية جيدة ومقبولة؟..المواطن من حقه أن يطلب ويتمنى ونحن مثله ولكن حجم الدمار لا توازيه حتى ١٠٪ مما يخصص لمحافظة..فمثلا كانت في كربلاء ٢٥٠ بناية مدرسة طوال تاريخها والمحافظة تحتاج إلى ٥٥٠ بناية مدرسة وتم تنفيذ ٣٠٪ من احتياجاتها وهذا انجاز رغم قلته أضف إلى ذلك كانت مشاريع المجاري طوال تاريخ كربلاء لا تغطي ١٧٪ والآن تجاوزت ٧٠٪ وكانت نسبة مشاريع الماء لا تصل إلى ٣٥٪ والآن تجاوزت ٩٢٪ وكانت نسبة الطرق الداخلية والخارجية لا توازي ١٣٪ والآن تصل إلى ٥٠٪ وهكذا قس على كل المشاريع التربوية والصحية والعلمية والرياضية، الآن جميع الشرائح تريد مشاريع من الحكومة المحلية في حين كان في السابق لا تنفذ المشاريع بهذه الطريقة وهذا يعطينا صورة أن كربلاء ستنهض لان هناك حركة اعمارية مستمرة وسنصل إلى اليوم الذي تنفذ فيه مشاريع البنى التحتية لأنها المنطلق للوصول الى المشاريع الفوقية ومن ثم إلى الرضا.

■ يسمع المواطن ومنذ فترة عن إن قلة التخصيصات المالية ستربك الخطط التي تم وضعها إلا انه في الجانب الأخر يتساءل..هل تم صرف كامل مبالغ المشاريع السابقة للعام الماضي وهل تم تنفيذها جميعا لكي نبدأ بمشاريع عام ٢٠٠٩؟
– ما تم وضعه في عام٢٠٠٨ هو المشاريع التي تحتاجها المحافظة باقضيتها ونواحيها وقراها وقصباتها وحين تأتي التخصيصات اقل مما هو مخطط لتنفيذ المشاريع بكل تأكيد يتساءل المواطن ماذا سيكون حال مشاريع عام٢٠٠٩ باعتبار إن هناك حكومة محلية جديدة..نحن لا نستطيع بهذه التخصيصات إن ننفذ المشاريع المستعجلة بل ولا نستطيع أن ننفذ المشاريع السابقة في عام ٢٠٠٨ لان ما تم وضعه العام الماضي أردنا أن ننفذه العام الحالي إلا إننا فوجئنا بالرصد المالي القليل ونحن نحتاج إلى رصد اكبر مما خصص والذي لا يصل إلى ٥٠٪ لان مشاريع عام٢٠٠٨ تم تدويرها إلى العام الجديد وبالتالي تم سحب قسم منها لان التخصيصات لا تكفي وهذا سينعكس على طموحنا وبرامجنا الانتخابية وفوق كل هذا ما نريده نحن وأهالي المحافظة لكربلاء من تطور.

■ ألا يعني هذا إن مشاريع عام ٢٠٠٨ أو التي قبلها لم تكن بالمستوى المطلوب وهذا ينعكس على أداء المجلس السابق ..بمعنى هل كان للمجلس السابق أثر في تأخير المشاريع أو تضاربها؟
–المجلس السابق أدى ما عليه وأنا واحد من أعضائه..ولكن هناك مسألة تنطبق على الجميع وهي قلة الخبرة في إدارة العمل إضافة إلى تضارب القوانين وعدم إمكانية الدوائر تنفيذ مشاريعها لأنها كثيرة وكذلك لوجود تعارض بين أوامرها الإدارية في الوزارات وما يريده مجلس المحافظة وهذا بكل تأكيد انعكس على أداء الأعمال ولكن للتاريخ نقول لقد أصبحت الخبرة جيدة بعد تجربة كبيرة في العمل السياسي والإداري واعتقد إن أية تجربة ستكون المنطلق للتجارب الأخرى والمجلس السابق وضع اللبنة الأولى وسنكمل ما بدأه الآخرون.

■ ما قصة التخطيط العمراني للمدينة وتوسعة منطقة ما بين الحرمين؟لماذا يتظاهر المواطنون احتجاجا على التطوير؟ هل التظاهرات لها بعد سياسي أم بعد اقتصادي؟
– الزيارات المليونية كشفت عن إن المساحة التي تحيط الحرمين الشريفين لم تعد تكفي لأكثر من ٣٠ مليون زائر سنويا ويصل عددهم في زيارة واحدة إلى ١٠ ملايين زائر أو أكثر وبالتالي أصبحت الحاجة إلى تطوير المدينة حاجة ملحة أولا لكي نضفي طابع الجمالية والتقدم والتحضر على المدينة وثانيا لكي تقدم الخدمات لهذه الملايين التي تزور المدينة..إضافة إلى ذلك إن مدينة كربلاء هي المدينة الوحيدة التي تعتبر منطقة ما بين الحرمين فيها مركز التخطيط الأساس لها لان الزوار يأتون إلى هذه المنطقة لأداء الزيارة على العكس من المدن الأخرى التي بإمكانها أن تنفذ توسعتها أو تضع خطط تطويرها في أي مكان آخر منها وهذا ما يستوجب إن تتم التوسعة في هذه المنطقة تحديدا.. أما التظاهرة فعلينا أن نعرف إن هناك بعداً اجتماعياً وبعداً سياسياً اجتماعياً سببها عدم ثقة المواطن بالحكومات من ناحية التعويضات مثلا..فالمواطن ليست له ثقة بان هناك تعويضات سيحصل عليها وهذا متجذر في النفوس حتى في زمن النظام السابق يضاف إلى ذلك إن الذين تظاهروا ضد التوسيع ليس لديهم بعد سياسي بل بعد اقتصادي فاغلبهم أصحاب محال تجارية وليس هم أصحاب الملك أي هم استأجروا الملك لكي يحصلوا على رزقهم وبالتالي فهم لا يحصلون على تعويض وربما لا يحصلون على مكان في المخطط الجديد لان صاحب الملك هو الذي يعوض وهو الذي يحصل على مكان جديد في الخارطة الاعمارية وبهذا فهم قد تظاهروا من هذا الجانب وليس من جانب آخر وهم محقون وهناك دراسات ومشاورات مع الجهات العليا للخروج بقرارات تنفع الجميع.

في المعرض النوعي للأجهزة المصنعة في معاهد التقني :

« السبورة الذكية» .. عرض محتويات الحاسبة على أي جدار

بغداد / أسماء عبيد

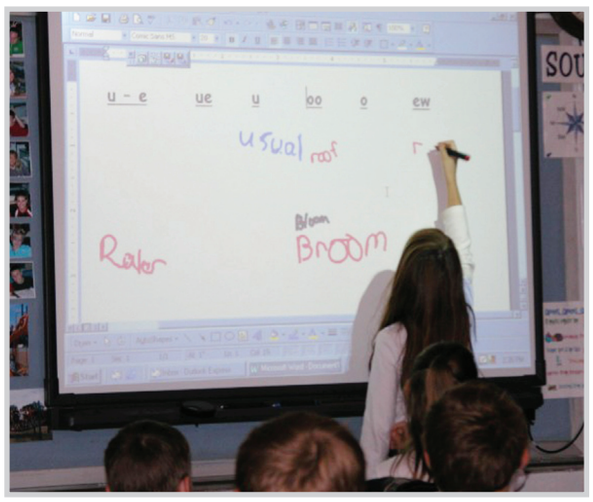

نجح المهندس عبد الرافع حسين مرعي اللويزي معاون المدرب الفني والمدرب العملي في المعهد التقني بالموصل / قسم أنظمة الحاسبات ، في تصميم وتنفيذ جهاز العارضة الذكية للبيانات أو السبورة الذكية (Smart Data Show) ولاقى الجهاز إعجاباً واسعاً خلال عرضه في المعرض النوعي الثاني للأجهزة المصنعة في كليات ومعاهد هيئة التقني.

وقال المهندس عبد الرافع لـ (المدى): « إن فكرة المشروع تتمثل في تطوير جهاز Data Show وذلك بإضافة خارطة إلكترونية ومتحسسات دقيقة داخله ليصبح هذا الجهاز (Smart Data Show) يكافئ عمل (Smart Board) السبورة الذكية التي تعمل بواسطة اللمس (Touch Screen) ، أما مكونات المشروع فتتألف من قطعة إرسال (Mouse Pen) بعد التحوير وقطعة استقبال توضع داخل جهاز (Data Show) وقطعةBluetooth تربط في الحاسبة ، قرص Soft Wear الخاصة بتعريف وبرامج خدمية للجهاز».

ورداً على سؤالنا حول إمكانيات المشروع ومميزاته أجاب : « يمكن من خلال المشروع عرض محتويات الحاسبة على أي سبورة أو جدار مع إمكانية جعل هذا الجدار أو السبورة متحسساللمس(TouchScreen)من خلال قلم التأثير MousePen الذي يحتوي على مرسل Infrared لتحريك المؤشر و (R – Clack) و (L– Clack) وبهذه الطريقة يمكن الاستغناء عن لوحة المفاتيح ومؤشر الماوس والكتابة والرسم والتأثير على السبورة مع إمكانية تسجيل المحاضرات والندوات على شكل ملفات فيديو أو صور يمكن عرضها فيما بعد أو إرسالها عن طريق الانترنت والتعليم عن بعد».

وأضاف « ومن أهم مميزات الجهاز أنه صغير الحجم حيث يوضع داخل Data Show ، وإمكانية العرض على أي سبورة عادية أو أي جدار وتحويله إلى (Touch Screen ، فيه Soft Wear وبرامج متطورة ويدعم جميع منتجات شركة مايكروسوفت وجميع إصدارات (Windows –XP) ، إضافة إلى توفر قطع الغيار وضمان سهولة صيانتها ولا يحتاج إلى مصدر قوة سوى بطاريتين اثنتين صغيرتي الحجم وهو ذو كلفة تصنيع منخفضة تقدر بربع كلفة السبورة الذكية العادية ، كما نستغني فيه عن الأسلاك واستخدام تقنية البلوتوث في عملية الإرسال والاستقبال ، وإمكانية العرض بأي حجم يسمح به جهاز Data Show ولمسافة أكثر من ١٠ أمتار « .

وعن الكلفة الحقيقية لتصنيع الجهاز قياساً بكلفة السبورة الذكية ودوافعه لصناعته ، أوضح اللويزي : « الحاجة الماسة هي التي دفعتنا لصناعة الجهاز إذ الكلفة المادية مرتفعة للسبورات الذكية (Smart Board) وصعوبة استيرادها وعدم توفر قطع الغيار الخاصة بها ومراكز صيانتها ، علماً أن هذه السبورة لا تعمل بمفردها دون وجود جهاز Data Show معها ولا يمكن تثبيتها واستعمالها إلاّ في قاعة واحدة فقط ، بينما الجهاز الذي صنعته (Smart Data Show) يمكن ربطه ونقله في أي مكان لخفة وزنه وصغر حجمه وإمكانية العرض على أي جدار أو أية سبورة متوفرة « مشيراً إلى أن « سعر السبورة الذكية Smart Board مع شحنها إلى داخل العراق (٢٠٠٠ دولار) تقريباً ، في حين تقدر كلفة تحوير جهاز Data Show ليصبح Smart Data Show بـ(٦٠٠ دولار) فقط ويمكن تقليص هذا السعر إذا ما عمم هذا المشروع في الوزارات العراقية وطلب منه كميات كبيرة ، ويمكن ربطه وتركيبه مع أي نوع من أنواع أجهزة Data Show وبدون أية مشاكل تذكر « .

«البري» نقلت أكثر من (51) ألف طن من الحمولات

النقل تمدد فترة منح تراخيص لشركات الخدمات البحرية

بغداد /كريم السوداني

قررت وزارة النقل تمديد فترة منح تراخيص العمل بالنسبة لشركات الخدمات البحرية فترة خمسة عشر يوماً ويأتي ذلك لمنح شركات الخدمات البحرية فرصة أوسع لتقديم عروضها . في الوقت الذي نقلت ملاكات الشركة العامة للنقل البري احد تشكيلات الوزارة أكثر من (٥١) ألف طن من مختلف الحمولات خلال شهر نيسان الماضي .

وقال المدير العام للشركة العامة للنقل البحري عصمت عامر جياد خلال ترؤسه اجتماعا لمجلس إدارة الشركة. «أن الشركات التي تقدمت حتى الآن للحصول على تراخيص عمل هي (٣٠) شركة منها عشرون شركة مستوفية للشروط المطلوبة لمنح الرخصة ودراسة العروض المعدة الأخرى لاستكمال بعض المستمسكات المطلوبة . وأضاف:» بأن المتقدمين للحصول على ترخيص العمل من هم بصفة مكاتب تم منحهم فترة شهرين لتحويل مكاتبهم إلى شركات على أن تكون مستوفية للشروط ومسجلة في وزارة التجارة.

ومن جانب آخر قامت الشركة بمنع دخول الشركات التي لم تحصل على ترخيص عمل الموانئ وإقامة الدعاوى القضائية على المتجاوزين منهم وأن الشركة تعمل مع الاتجاه الجديد في تطوير هذا العمل البحري من خلال التعليمات الصادرة بمنح تراخيص العمل البحري لشركات الخدمات البحرية ومنح الفرصة للقطاع الخاص المتخصص في المجال البحري.

واقر خلال اجتماع مجلس إدارة الشركة بفتح مكتب استشارات بحرية يقدم الخدمات والإشراف وفحص الحمولات والإشراف على جميع الحمولات الخاصة بالمستورد ورفع مستوى العمل للشركة ونشاطها مع مراعاة قرارات مجلس الوزراء ودعم هذا القرار وسيطرة الشركة على هذا العمل بدلاً من المكاتب الأهلية وتم تشكيل لجنة مختصة تضم القسم القانوني والتجاري والشحن لتقديم دراسة تفصيلية لفتح هذه المكاتب.

ومن جانب آخر ناقش مجلس إدارة الشركة موضوع السيادة النهرية في شط العرب وإعادة تأهيل المرسى الخشبي فيه وتم وضع التصاميم والمخططات لهذا الرصيف وكذلك وضع دراسة للجدوى الاقتصادية والجانب التشغيلي لهذا الرصيف الذي يقع في منطقة كورنيش البصرة واتخاذ خطوات جديدة لتنشيط حركة السياحة النهرية في شط العرب ووضع خطط أخرى للنقل النهري داخله وأوضح المدير العام ان الغاية من إنشاء هذا الرصيف كمرحلة أولى لتفعيل السياحة النهرية لشط العرب واتخاذ الخطوات اللازمة لجعله مستقبلا منفذا حدوديا يستقبل القادمين للسياحة الدينية من الدول المجاورة ودول الخليج العربي .

ومن جهة ثانية نقلت ملاكات الشركة العامة للنقل البري احد تشكيلات وزارة النقل أكثر من (٥١) ألف طن من مختلف الحمولات خلال شهر نيسان الماضي . أعلن ذلك المدير العام للشركة سلمان صدام جاسم وأضاف لـ(المدى) : ستكون هناك قفزة نوعية في أعمال الشركة وانجازاتها لاسيما بعد قرار دمج شركة الظلال العامة لنقل الأشخاص والبضائع مع الشركة العامة للنقل البري والذي عد نافذ المفعول اعتبارا من ٢٠٠٩/٥/١ . إذ ستزج الشاحنات مجتمعة لتشكل اسطولا بإمكانه أن يقدم الكثير من الخدمات في مجال النقل . وبين جاسم أن طموح الملاكات العاملة في الشركة لايتوقف عند حد معين وهناك إصرار على أن تكون لنا مشاركة فاعلة في عملية البناء والإعمار فضلا عن إسهاماتنا في نقل مفردات البطاقة التموينية والأسمدة الكيماوية والمنتجات النفطية. وعبر عن رغبة الشركة بإكمال بناء نظام (GPS) لمراقبة حركة الشاحنات عبر الأقمار الصناعية وهو احدث نظام عالمي للاتصالات. وأوضح: بأنه تمت مؤخرا مفاتحة الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن والشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية لغرض التعاقد معهم لنقل المواد التابعة لهم وتشغيل حاملات السيارات الموجودة لدى شركة النقل البري كذلك تم ربط جوانب عربات الشاحنات (الفلات) لغرض تشغيلها في عملية نقل الحبوب كمرحلة أولى .فضلا عن إرسالنا عقداً إلى وزارة النفط / شركة توزيع المنتجات النفطية لغرض تأجيرهم شاحنات لنقل اسطوانات الغاز ونحن بانتظار توقيعه.

احصائية لوزارة العمل :

اكثر من 103 آلاف مستفيد من القروض الصغيرة في بغداد والمحافظات

بغداد/احمد الطائي

بلغ عدد المستفيدين من مشروع القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة ١٠٣ آلاف و ٢٩٢ مستفيدا في بغداد والمحافظات .

جاء ذلك في إحصائية أجرتها دائرة العمل والتدريب المهني التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزعت نتائجها أمس وشملت اعداد المواطنين الذين يتمتعون بالقروض الميسرة لغاية ٢٠٠٩/٣/٣١.

وأوضح المستشار الاعلامي للوزارة عبد الله اللامي لـ(المدى) ان مجموع المعاملات الواردة من اللجان المركزية المكلفة باستقبال طلبات الشمول بالقروض الصغيرة (١٠٣) آلاف و(٢٩٢) معاملة منها (٧٤)الفا و(٤٧١) في المرحلة الاولى ، و(٣١) الفا و(٦٠١) للمرحلة الثانية، حيث بلغ عدد الطلبات في بغداد (١١٤) الفا و(٢٤٨) طلبا و(٨٩) الفا و(٤٤) في المحافظات .

واشار اللامي الى ان مجموع المعاملات المرحلة الى المصارف بلغت (٢٤٧٧) معاملة منها (٢٠٤٣) في محافظة النجف و(٤٣٤) في الديوانية .

في حين بلغ اجمالي المستفيدين من برنامج القروض الصغيرة في قاعدة البيانات التابعة للدائرة ولغاية نهاية شهر اذار الماضي (٨٢) الفا و(٢٢٩) مستفيدا في بغداد والمحافظات حيث بلغ عدد المستفيدين في بغداد (١٣) الفا و(١١٧) مستفيدا منهم (٩٩٣٤) من الذكور و(٣١٨٣) من الاناث وفي محافظة صلاح الدين (٣٤١٣) منها (٢٧٢٨) من الذكور و(٦٨٥) من الاناث، بينما افتقرت محافظة ديالى الى المستفيدين من فئة الاناث كما بلغ عدد المستفيدين من الذكور (٢٧١٢) مستفيدا ،وبلغ عدد المستفيدين في محافظة كربلاء (٤٣٣٤) منهم (٣٣٠٩) من الذكور و(١٠٢٥) من فئة الاناث ،و(٧٢٧٥) مستفيدا في محافظة الناصرية و(٥٠٣١) مستفيدافي الديوانية، و(٢١٩٩) في محافظة المثنى ،وبلغ عدد المستفيدين في محافظة ميسان (٤٢٦١) مستفيدا ،و(٥٨٨٠) في واسط و(٦٩٠٨)في البصرة، اما في محافظة الانبار بلغ عدد المستفيدين (٣٠١٢) مستفيدا و(٤٠٧٠) في محافظة كركوك و(٥٣٤٧) في محافظة بابل وفي نينوى بلغ (٨٢٢٩) مستفيدا.

يذكر ان دائرة العمل والتدريب المهني اطلقت مشروع القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ والذي يقدم قروضاً مالية للعاطلين عن العمل من اجل امتصاص البطالة في المجتمع بعد احداث ٢٠٠٣ .

فيما اكد اللامي ان الوزارة ستبدأ ومن خلال دائرة العمل والتدريب المهني بالمرحلة الثالثة لتوزيع القروض الميسرة للعاطلين عن العمل لتنفيذ المشاريع الصغيرة في النصف الثاني من العام الحالي.

واضاف ان دائرة العمل والتدريب المهني تعمل على اكمال بعض الامور المالية والادارية للاسراع في اطلاق القروض الميسرة للعاطلين.

واضاف ان الحكومة الان خصصت ٦٢٥ مليون دولار لتنفيذ المشاريع الصغيرة للعاطلين في بغداد والمحافظات للمرحلة الثالثة التي سوف توزع بعد ان وزعت الوجبتان الاولى والثانية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وتابع ان هذه القروض تتراوح بين ٤ الى ١٠ملايين وحسب الجدوى الاقتصادية لكل مشروع والتي تحددها لجان الجدوى الاقتصادية. مشيرا الى ان الوزارة خصصت جزءاً من هذه المشاريع للمهجرين العائدين إلى بغداد بالإضافة الى الفئات المشمولة بها. موضحا ان هذه المشاريع هي عبارة عن ورش صغيرة كورشة كهرباء أو ميكانيك اوحاسوب أو فرن صمون او صالون حلاقة أو محال تجارية ،واعتبر اللامي عملية تنفيذ هذه المشاريع خطوة متقدمة للقضاء على البطالة، وذلك من خلال تشغيل اكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل المسجلين في مراكز التشغيل في بغداد والمحافظات.واشار الى انه تم منح اكثر من ٨٠ الف مشروع حتى الان للعاطلين المسجلين في قاعدة بيانات دائرة العمل والتدريب المهني رغم المعوقات التي واجهتها الوزارة وقلة التخصيصات.

بحوث طغت عليها الصياغات الانشائية والسرديات المطولة

ندوة بجامعة ميسان تبحث مفهوم المواطنة والتسامح في العراق الجديد

ميسان / رعد شاكر

على قاعة المعرفة في كلية التربية الأساسية وتحت شعار « الوطنية في رحاب الجامعة « عقدت جامعة ميسان ندوة علمية موسعة بعنوان (المواطنة والتسامح هوية أبناء العراق الجديد) . تضمنت الندوة التي توزعت على جلستين بحوثا ودراسات قدمها عدد من أساتذة وتدريسيي كليات الجامعة الذين توزعت أبحاثهم على ثلاثة محاور هي المحور التأريخي والمحور اللغوي والتراثي والمحور النفسي والتربوي. أشتمل المحور التأريخي على ثلاثة مباحث حيث تناول أ.د. صالح محمد حاتم دور الصحافة في إشاعة روح الوطنية متخذا من صحيفة الأستقلال البغدادية في سنوات الأنتداب البريطاني للعراق (١٩٢٠ – ١٩٣٢) أنموذجا لقراءته لتجربة الصحافة الوطنية آنذاك فيما قدم د.سليم حسين ياسين دراسة تاريخية للهوية والمواطنة في العراق أعقبه د . هاشم داخل الدراجي ببحث في موضوعة الشفاعة والتسامح وأثرهما في إلغاء العقوبات في الدولة الأسلامية .

في المحور اللغوي قرأ د. كريم علكم عزيز ملخصا لدراسته المعنونة (الوطن في التراث) فيما تناول أ.م. عبد الرحيم حنون مفهوم المواطنة في الموروث الحضاري. وتضمن المحور الرابع أربعة بحوث جاءت بعناوين: المواطن ودوره في بناء العراق الجديد ل د عاصم نجم الشاوي والشعور بالأنتماء والمواطنة من منظور نفسي لـ د محمد الجيزاني والعوامل النفسية والأجتماعية ودورها في تنمية روح المواطنة ل د علي عبد الحسن بريسم والمواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية ل م م وجدان فالح حسن.

وبسبب كثرة البحوث والدراسات المقدمة في الندوة ولضيق الوقت المخصص قرأ بعض الباحثين مقاطع منها فيما أضطر الآخرون لتقديم خلاصة موجزة لدراساتهم .

رئيس الجلسة الثانية نوه خلال فتح باب المداخلات والنقاشات إلى غياب معظم وسائل الأعلام وممثلي الطوائف الدينية وجميع رؤساء الدوائر الحكومية وبقية الفعاليات التي وجهت لها الدعوة حيث اقتصر الحضور على نائب رئيس مجلس المحافظة والنائب البرلماني محمد الخزعلي وممثل مكتب الشهيد الصدر وملاحظية الوقف السني ومجموعة من الأعلاميين وطلبة كلية التربية الأساسية. وخلال المناقشات أشار بعض الحاضرين إلى إغفال الباحثين لأهمية الجانب الأقتصادي والمساواة السياسية كركيزتين مهمتين في ترسيخ الشعور الوطني لدى الفرد .وفي مداخلتنا أشرنا الى شعورنا بالخيبة ونحن نستمع لأوراق أعدها أكاديميون كنا نتوقع أنها ستثري وتغني موضوعة الندوة بقراءات تتضمن تحليلات واقعية وتخلص الى صياغة رؤية مقترحة لمعالجة إشكالية خطيرة ومهمة كأشكالية مفاهيم الوطن والمواطن والوطنية لنفاجأ ببحوث طغت عليها الصياغات الأنشائية المحشوة بمقاطع ومقتطفات مطولة من سرديات التاريخ ونصوص الأدب في مجال حب الأوطان أو التسامح بين الناس وعفو ولاة الأمر عن المذنبين بشفاعة وجهاء المجتمع كما ورد في أحد البحوث ! وفيما ركز كثير من الباحثين على دور النظام البائد في تخريب مفهوم المواطنة وأنعكاس ذلك على نفسية وسلوك المواطن الذي بلغ به الحال الى كره مفردات كالوطن والوطنية التي حملت دلالات القهر والعبودية في ظل النظام الديكتاتوري السابق ، تجنبت معظم الدراسات المقدمة الاشارة إلى دور الأحتلال والأداء السيئ لبعض القوى السياسية بعد سقوط الذيكتاتورية في زعزعة مفهوم الوطنية لدى شرائح واسعة في المجتمع ما أدى إلى تشظي الولاءات والأنتماءات وتقوقعها داخل إطار القومية أو الدين والمذهب نزولا إلى القبيلة والعشيرة كحاضنة بديلة عن الوطن.هذا واختتمت الندوة ببيان ختامي تضمن توجيه الدعوة لمؤسسات الدولة والكيانات السياسية والمرجعيات الدينية ووسائل الأعلام لتفعيل الثقافة الوطنية كما دعا الحكومات المحلية لأطلاق مسميات وطنية على الساحات والشوارع والبنى الارتكازية وحث أصحاب الشركات التجارية والمصانع لأطلاق الصفة الوطنية على منتجاتها مع الدعوة الى تبني الجامعة مؤتمرا موسعا حول ذات الموضوع مستقبلا.